

تقرير

ما مسؤولية المهندسين في زلزال حي البيسارية؟

أمال خليل

في الحي الذي تعرض للزحل في البيسارية، هناك ستة مبان سكنية، اثنان منها قيد الإنشاء. المباني شيدت على نحو تدريجي خلال الخمسة عشر عاماً الماضية بترخيص من التنظيم المدني بحسب رئيس البلدية فؤاد مشورب. قبل إنشاء المباني وخلال الورشة، كان الحي القائم فوق سفح تربته كلسية ويجري من تحته نبع ماء، يتعرض للإنزلاق عاماً بعد عام. في فصل الشتاء الماضي، انهار حائط دعم بارتفاع أكثر من عشرة أمتار، كان قد استحدثه صاحب أحد المباني ليضع حاجزاً بين المبنى وإنزلاقات التربة التي تتكرر. ما فعله لمواجهة الإنزلاقات، إعادة تشييد حائط دعم جديد بشمك اسمنت أكبر. هو وجيرانه كانوا يلاحظون اتساع التفسخات في الأرض وحيطان الدعم المحيطة بمنزلهم. أما جارهم صاحب المشروع السكني، فقد شيد المبنيين فوق تلة من الردم. ويرغم أن أحد المبنيين كان يميل نزولاً، إلا أنه تابع الإنشاء وأضعا كميات من الردم في أسفل المبنى، ظناً منه أنه يوقف الميل.

مع بداية فصل الشتاء، منذ شهر تشرين الأول الفماضي، زادت التفسخات بسرعة قياسية. استنجد السكان بالبلدية التي طلبت بدورها من الوحدة الهندسية في اتحاد بلديات ساحل الزهراني الكشف على الحي. إلى أن استفاق الأهالي صباح السبت الماضي على فائق يحاصر بيوتهم ويقطع الطريق من حولهم. كل هذا ولم يغادر السكان منازلهم. فمن المسؤول عن مصيرهم؟

خلال جولته على الحي، رفض نقيب المهندسين خالد شهاب تحديد السبب النهائي للإنزلاقات، لكنه رجح وجود مشكلة في التربة. وعن دور المهندس الذي وقّع رخصة البناء، ما دامت التربة لزجة، قال شهاب إن «تراخيص التنظيم المدني كلها صحيحة، لكن المشكلة بالتنفيذ». أشار إلى أن حيطان الدعم التي انهارت، لم تشيّد فوق أساسات متينة. مع ذلك، فإنه تعهد أن تتحمل النقابة المسؤولية إذا بينت الدراسة خطأ من أحد المهندسين.

بحسب القانون، فإن المسؤولية يتحملها أولاً المهندس. الرخصة التي تقدم إلى التنظيم المدني للموافقة على إنشاء ما، تستند إلى دراسة هندسية موقعة من المهندس المختص. ونشرت القوانين أن يشرف المهندس على ورشة البناء من الحجر الأول إلى التشطيب النهائي، لأنه يتحمل مسؤولية البناء لمدة عشر سنوات بدءاً من تاريخ تشييده. فهل أشرف المهندسون المعنيون على ورش البيسارية؟ وماذا عن دور البلدية؟ في بلدية البيسارية ما من جهاز فني تابع لها أو فريق مختص بالإشراف على ورش البناء الجارية في نطاقها؟ لكن لماذا لم تستبق وقوع الكارثة وتتخذ إجراءات حازمة قبل تطور الأمور؟

برغم مرور خمسة أيام على قرار محافظ الجنوب منصور ضو بإخلاء المباني المتضررة فوراً حفاظاً على السلامة العامة، فإن سكانها لا يزالون يبيتون ليلتهم فيها. «القصة ليست سهلة» يقولون. «البحث عن منزل بديل واستئجاره وتأمين التكاليف ونقل الأغراض إليه تستلزم أسابيع» يقول أحد السكان، معلماً بأن بلدية البيسارية لم تسلم بعد إلى المحافظة، لائحة بأصحاب المباني المتضررة لتحويلها إلى الهيئة العليا للإغاثة لصرّف بدل إيواء لكل عائلة. شهاب جزم بأن المباني آيلة للهدم لأن تدميمها غير مضمون ومكلف أكثر من الهدم.

حتى انتهاء الدراسة التي تستلزم أسبوعين لتحديد سبب الإنزلاق، يبقى مصير التعويضات معلقاً. يرجح أن الإنزلاق ليس ناجماً عن كارثة طبيعية، وعليه فإن الهيئة ليست معنية بالتعويض على الأهالي. فمن يتحمل خسائرهم؟ الخسارة الأكبر للأشخاص الأربعة الذين اشتروا شققاً في المبنى السكني المائل.

تظاهرة غداً ضد ترحيل النفايات:

إعادة التدوير هي الحل

من؟

أكثر من 50% من الورق والكرتون ونحو 30% من الزجاج الشفاف قابل لإعادة التدوير في لبنان. بحسب تقرير 2014/sweep net الذي يشير إلى إمكانية تصدير كميات المعادن المستخرجة من النفايات البلدية. استناداً إلى هذه المعطيات، أعلنت «الحركة البيئية» ومجموعات الحراك وعدد من الجمعيات البيئية، أمس، رفضها خطة الترحيل، ودعت إلى المشاركة في التظاهرة. غداً في ساحة رياض الصلح، للمطالبة بخطة تعتمد على الفرز والتدوير

هديك فرفور

من الجمعيات البيئية توجّهات عامة لاتخاذ تدابير لمواجهة أزمة النفايات، موقعة من 220 جمعية بيئية وأهلية. تتضمن هذه التوجّهات إنشاء خلية أزمة في كل قضاء تختار مواقع لتخزين النفايات المتركمة بالشوارع منذ 7 أشهر بطريقة صحية تضمن عدم تسربها إلى المياه الجوفية، على أن تُفرز بعد فترة.

وعلى هذه الخلايا أن تجد مواقع كسارات ومرامل من المفترض إعادة تأهيلها، وذلك لاستقبال العوادم، وتستطيع الاستعانة في هذا الصدد باللائحة المعدة من قبل مجلس الإنماء والإعمار عام 2002.

إضافة إلى تشكيل الخلايا، تنص التوجهات على تشغيل معامل الفرز والمعالجة وتطويرها، «خصوصاً الممولة والمتوقفة عن العمل، ويبلغ عددها 19 معمل فرز وتسيخ، بحسب دراسة sweep 2014»، فضلاً عن إنشاء معمل جديدة «كلفتها أقل كثيراً من كلفة الترحيل»، على أن يُبدأ بعمليات الفرز والتسيخ وبيع المواد المفترزة القابلة للتدوير وتوزيع المواد العضوية المعالجة كمحسن للتربة.

وبحسب المنظمين الذين تبنا هذه التوجهات واعتبروها «المدخل الصحيح للحل»، فإن هذه التوجهات تعتبر مقبولة بيئياً لأنها لا تعتمد على الطمر الكلي، ولا الحرق الكلي، ولا على الترحيل الكلي للنفايات، كذلك هي مقبولة اقتصادياً لأنها مبنية على مبدأ إدارة الموارد والاستفادة منها»، وبالتالي الأموال التي توافرت (يمكن استخدامها لتمويل مطالب محقة كسلسلة الرتب والرواتب وتثبيت منطوعي الدفاع المدني). إلا أن المعضلة الأساسية لم تكن يوماً عدم حيازة السلطة للحلول البيئية والصحية، المشكلة كانت في تجنّب هذه الحلول، من هنا كانت الدعوة إلى المشاركة في التظاهرة المقررة غداً، في ساحة رياض الصلح للمطالبة بخطة تعتمد على الفرز والتدوير.

يقول أبو موسى: «نريد أن نقول للناس إن المتظاهرين الذين تمت شيطنتهم يعملون على حل بيئي، وبالتالي إقناعهم بدعم مسار الاحتجاج»، فيما يقول رئيس الحركة البيئية بول أبي راشد إنه «وجب علينا أن نوضح أننا الإيجابيون في هذا الملف، وأنهم من قام بعرقلة الحلول»، لافتاً إلى أن «خطوة محاسبة من يقوم بالحرق العشوائي جيدة، إلا أن الأجدى هو محاسبة من سبّب انتشار هذه الحلول العبيئية عبر عرقلة الخط البيئية».

بها، بل كان من خلال عرض معطيات خلص إليها المؤتمرون بعد عدة جولات قاموا بها لزيارة عدد من معامل الفرز والتدوير والتسيخ، الخاصة والملوكة من الدولة، من بينها معامل مموله من الاتحاد الأوروبي، ومعظمها قابل للتشغيل «لكنه متوقف بسبب فساد إداري أو سياسي»، وذلك لتأكيد جدوى الخطة التي قدّمتها الحركة البيئية ومجموعات الحراك. وبين المشاركين أن بالإمكان تدوير 500 طن من الورق والكرتون من أصل 900 طن يومياً (أي أكثر من 50%)، مشيرين إلى إمكانية رفع هذه النسبة. كذلك من الممكن تصدير الكمية الكاملة من نسبة المعادن في النفايات البلدية، والمقدرة بـ 300 طن يومياً، إضافة إلى أن من أصل 200 طن من الزجاج الشفاف يمكن إعادة تدوير 60



لا تمويه يكفي لإنشاء معامل فرز، ولكن هناك نصف مليار دولار لترحيل النفايات



طن يومياً، مستندة إلى تقرير 2014/sweep net. ولفت البيان المشترك الصادر عن المؤتمرين إلى أنه في 16 تشرين الثاني 2015، صدر عن وزارة البيئة تعميم يشير إلى أن 50% من نفايات لبنان هي نفايات عضوية، وأن 35% نفايات قابلة للتدوير، «ما يعني أن جزءاً كبيراً من النفايات المنتجة يمكن معالجتها على الأراضي اللبنانية بطرق صحية وبيئية، إلا أنه لا إرادة سياسية وجديّة». في 25 كانون الأول 2016، وضعت «الحركة البيئية» وعدد

كذّبت السلطة السياسية نفسها بنفسها. ملف النفايات «المستعر» منذ نحو 7 أشهر لم يكشف حجم عجزها وتخطّطها وفسادها فحسب، بل أثبت قدرتها على المراوغة والتلاعب بمصالح المواطنين خدمة لمنافع المسؤولين فيها. منذ «اندلاع» الأزمة، تجنّبت السلطة خيار الفرز بحجة عدم توافر الإمكانيات لينتج بعد أشهر من تراكم النفايات في الشوارع والأنهار والحرق الممنهج والعبثي للنفايات، أن خطة الترحيل تنص على إعادة تشغيل معمل الفرز في الكرتينا والعروسية. وفيما كان يجري الحديث عن «استحالة» فرز النفايات في الشوارع، «أقرّ» وزير الزراعة المكلف معالجة الملف «المأزوم»، الشهر الماضي خلال برنامج «كلام الناس»، بأن 70% منها قابل للفرز.

منذ زمن، تقول الحكومة أن لا تمويل يكفي لإنشاء معامل فرز وتدوير، «فجأة بات علينا أن ندفع أكثر من نصف مليار دولار لترحيل النفايات لمدة سنة ونصف فقط»، وفق ما قالت «الحركة البيئية» ومجموعات الحراك وعدد من الجمعيات البيئية والأهلية، أمس، خلال المؤتمر الذي عقد في مقر «الحركة».

المؤتمر المخصص لطرح توصيات عامة تحت عنوان «التدوير»، كان مناسبة لفضح كذب السلطة وتبيان «معانها» في تجنبها الحلول البيئية الصحية. يقول المستشار البيئي في «الحركة البيئية» أنطوان بو موسى إن «الوزراء قالوا للبيئيين إن من غير الوارد الحديث عن إنشاء المحارق في لبنان، قبل أن يتبين لنا أن خطة الترحيل تمهد لفرض المحارق كحل طويل الأمد».

إلا أن «تكذيب» السلطة لم يكن فقط عبر مراجعة وعود «نكت»



المعنيين في مؤسسة الكهرباء، بل حتى من جانب أكثر المدافعين عن المشروع وعرابيه، ولا سيما الاستشاري. وهؤلاء يعتقدون بأن عقود مقدمي الخدمات ألحقت أضراراً كبيرة بالقطاع من الناحية المالية والفنية، ولا سيما على صعيد هدر المال العام وزيادة العجز، يقول أحد الإداريين «ما كان يحصل في الفترة الماضية هو أن الشركات مارست ضغوطاً لتعطيل الرقابة على أعمالها». في هذا السياق، بدا لافتاً استنفار نقابة عمال ومستخدمي المؤسسة ضد المشروع عبر بيانات متتالية تتحدث فيها عن تقصير الشركات الملتزمة والشركة الاستشارية، بخلاف موقفها عند انطلاقة المشروع، إذ كان صوت النقابة خافتاً. نسال رئيس النقابة شربل صالح عن السبب، فيجيب أننا «لم تكن قادرين على الحكم على المشروع في بدايته، وخصوصاً أننا وعدنا بالتمن والسؤلوى وبتحسينات كبيرة ففوجئنا بالسلبية المطلقة، ونعتقد اليوم أنه لو بقيت أسعار النفط مرتفعة على ما كانت عليه سابقاً لأقلقت مؤسسة كهرباء لبنان بسبب ممارسات الشركات». لم يكشف صالح عن البديل من المشروع الذي لمح إليه البيان الأخير للنقابة، مكتفياً بالقول «على الأقل علينا نرجع مثل ما كنا قبل الشركات يعني مع متعهدي عب الطلب».

وكان وزير المال علي حسن خليل قد رفض أخيراً فتح اعتماد في موازنة المؤسسة لعام 2015 بقيمة مليارين و167 مليوناً و500 ألف ليرة للتجديد للشركة الاستشارية، لمراقبة أعمال الشركات في ضوء الملاحظات المرفوعة حول أداء الشركة المذكورة. وعدت هذه الخطوة بمثابة موقف ضد استمرار العقود.

دعوة الى جمعية عمومية

تدعو نقابة المهن البصرية لاعضاء لحضور الجمعية العمومية التي ستعقد

يوم الاحد في ٢٢/٢/٢٠١٦ الساعة العاشرة صباحا في مركزها الكائن

سنتر سوديكو سكوبر لمناقشة جدول الاعمال التالي:

١- الاستماع الى تقرير الهيئة الادارية

٢- المصادقة على ميزانية عام ٢٠١٥ وإبراء ذمة هيئة المجلس

٣- امور اخرى

في حال عدم اكتمال النصاب ترجأ الجمعية

الى الساعة الحادية عشر من نفس اليوم وتعتبر قانونية بمن حضر.

أمين السر: مفيد شهاب الدين

نقابة المهن البصرية

النقيب جورج الحواط